

قياس الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990-2019
Measuring the relative effectiveness of fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria from 1990-2019

بوخابية سليم¹، قنوني حبيب²

Salim boukhabia¹, guenouni habib²

¹ مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية جامعة معسكر، salim.boukhabia@univ-mascara.dz

² مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية جامعة معسكر، guenouni.hbib@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/05/10

تاريخ الاستلام: 2022/09/19

ملخص:

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل أهمها انخفاض معدلات النمو خارج مجال المحروقات، حيث يسعى واضعو السياسة الاقتصادية و متخذي القرار الى البحث عن حلول لانتهاج السياسات الاقتصادية الكلية والتي من بينها السياسة المالية و النقدية، الهدف من هذه الدراسة هو فحص الاهمية النسبية للسياسة النقدية و المالية في الجزائر باستخدام اسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح خطأ.

وقد أظهر تحليل المؤشرات المالية و النقدية على المدى الطويل ان الانفاق الحكومي يؤثر بمقدار ضعيف جدا على النمو الاقتصادي أما العرض النقدي فهو يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويرجع ذلك بالأساس الى مجموعة من العوامل السلبية في الاقتصاد الجزائري ادت الى وجود اختلالات و تشوهات في الأداء المالي و النقدي، أسهمت في ضعف فاعلية السياسة المالية و النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحفيز النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الفعالية، السياسة النقدية، السياسة المالية، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL : E52، E62

Abstract:

The Algerian economy suffers from several problems, the most important of which is the low growth rates outside the hydrocarbon field, as economic policy makers and decision makers seek solutions to pursue macroeconomic policies, including fiscal and monetary policy, The aim of this study is to examine the relative importance of monetary and fiscal policy in Algeria using the method of joint integration and the error correction model.

Long-term analysis of financial and monetary indicators has shown that government spending affects economic growth very weakly, while the money supply negatively affects Algeria's economic growth, mainly due to a combination of negative factors in the Algerian economy that led to imbalances and distortions in financial and monetary performance, which contributed to the weak effectiveness of fiscal and monetary policy in achieving economic stability and stimulating economic growth.

Keywords: effectiveness; Monetary Policy; Fiscal Policy; Economic growth.

JEL Classification Codes: E52, E62

تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية العصب الاساسي في توجيه النشاط الاقتصادي للبلدان النامية و المتقدمة على حد سواء، حيث يحظى موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية إذ تضع معظم دول العالم زيادة الناتج المحلي الاجمالي في سلم الاولويات لرفع المستوى المعيشي لسكانها ولغرض تحقيق ذلك فأن الحكومات تلجأ إلى مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها في هذا الصدد من شأنها زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى فإن هناك نوعين رئيسيين من سياسات الاقتصاد الكلي تتمثلان بالسياسة المالية والسياسة النقدية التي يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسة الاقتصادية لإدارة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويعزى سبب ذلك كون ان هاتين السياستين تكملان بعضهما البعض فضلا عن معالجتهم الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي. ويعتقد اصحاب النظرية النقدية ان السياسة النقدية تمارس تأثيرا أكبر على النشاط الاقتصادي بينما يعتقد الكثيرون ان السياسة المالية هي التي تمارس تأثيرا أكبر على النشاط الاقتصادي (بندرو اخرون، 2019، صفحة 41).

فتعرف السياسة المالية على انها مجموعة من القواعد و الاساليب و الوسائل و الاجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة زمنية معينة (عبد المطلب، 2006، صفحة 425)، كما تعرف السياسة النقدية على انها مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة عن طريق البنك المركزي للتحكم في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد (Ragan, 2005, p 4).

كما تعتمد فاعلية اداء كل من السياستين على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي فضلا عن تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال. إذ أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية على اهمية القطاع المالي ودرجة تطوره وانعكاس تطوره على النمو الاقتصادي إذ ينبغي ان تتجه تلك الدراسات لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وان تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتلافي حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، الذي يترك أثره السلبي على النمو الاقتصادي (الهيتي و اخرون، 2019، صفحة 17).

وترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تلعبه السلطات النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة، فان العلاقة بين السياستين تنعكس في النهاية على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي و هو ما يؤثر على السيولة المحلية و الفائدة النقدية (الخيكاني و اخرون، 2015، صفحة 90)

الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو مرت على عدة ازمات و اختلالات اقتصادية اقتضت تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزيا الى تبني نظام اقتصاد السوق، ما حتم على السلطات إعادة النظر في سياستها المتبعة و ذلك بالاعتماد على العديد من الاجراءات النقدية و المالية بهدف ضمان الاستقرار النقدي و المالي و تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و منه الوصول الى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة (شيبان، 2015، صفحة 21)، الا انها لم تصل الى مستويات المطلوبة نظرا للتعارض الكبير بين تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي و تخفيف من حدة الضغوط التضخمية، (اجري، 2019، صفحة 306).

و تعد كل من السياستين النقدية و المالية من اهم وسائل التي تعتمد عليها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني و تصحيح الاختلالات الممكنة التي تحدث في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فان هذه الدراسة تسعى لتقييم فعالية السياستين المالية و النقدية في الجزائر و بناء على ذلك تحدد مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الاتية :

ما الاهمية النسبية للسياسة المالية و النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث :

- يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

اهداف البحث :

- تحليل اداء السياسة المالية و النقدية.

- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات المالية و النقدية.

- اختبار وجود علاقة توازن حقيقية طويلة الاجل بين السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي.

كما نستخدم ايضا في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي و المنهج القياسي الكمي لتحليل و قياس الاهمية النسبية لكل من السياسة المالية و النقدية و علاقتهما بالنمو الاقتصادي و نستخدم في البحث اسلوب التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ الذي يعكس العلاقات التوازنية طويلة الاجل.

وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التي اهتمت باختبار أثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي ومنها:

- 1- دراسة قام بها الباحثان **Efanga, and al 2021** لنهج التكامل المشترك لتحليل تأثير السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث فحصت هذه الدراسة تجريبيا تقييم تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا اعتماد نموذج تصحيح الخطأ النهج. وأظهرت النتيجة أن زيادة وحدة في نسبة الاحتياطي النقدي (CRR) أدى إلى ما يقرب من سبع وحدات زيادة في النمو الاقتصادي في نيجيريا. وكانت النتيجة متسقة مع الأدبيات الاقتصادية حيث أن السياسة النقدية من بين أهداف أخرى موجهة نحو تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة في النمو الاقتصادي المستدام واستقرار الأسعار. لذلك ، توصي الدراسة بأن تولى السلطات النقدية اهتماما ذا أولوية لأداة السياسة النقدية CRR كما أن هناك حاجة إلى مزيج من تدابير السياسة المالية لتحقيق التوازن التكميلي المطلوب لدفع الاقتصاد نحو الأهداف المرجوة.
- 2- دراسة قام بها ايضا **Azuh And al 2021** لتحليل الآثار الاقتصادية والديمغرافية لأدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، تشير نتائج الباحثين ان إجراءات التكامل المشترك متعددة المتغيرات لجوهانسون يظهر وجود علاقة توازن طويلة المدى بين معدلات السياسة النقدية والعرض النقدي ونسبة الاحتياطي النقدي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي. غير أنه تبين أنه نظرا للعوامل الديمغرافية ووجود القطاع غير الرسمي ، فإن أدوات السياسة النقدية أقل فعالية. ويوصى ببذل جهود متضافرة من أجل تخصيص الاعتمادات بفعالية للأنشطة الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالقاعدة الإنتاجية للاقتصاد و أدوات وحوافز ضريبية ميسرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- 3- دراسة قام **Al-Hawri, 2019** لقياس الاهمية النسبية للسياسة النقدية و المالية في حفز النمو الاقتصادي في اليمن باستخدام اسلوب التكامل المشترك و أظهرت النتائج الى وجود اختلالات و تشوهات في الأداء المالي و النقدي اسهمت في ضعف فعالية السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و حفز النمو الاقتصادي.
- 4- دراسة قام بها **Bokreta, Benanaya 2016** لدراسة الفعالية النسبية للسياسة النقدية و المالية في الجزائر باستخدام تقنيات النمذجة الاقتصادية المشتركة ونمذجة تصحيح الخطأ الناقلة، حيث ان المتغيرات المختارة للسياسة المالية تتمثل في الإنفاق الحكومي وصافي الضرائب على المنتجات، في حين أن أثر السياسة النقدية يعرضه معدل التضخم ومعدل الصرف الرسمي. ومن النتائج، نجد أن أثر النفقات الحكومية إيجابي على المدى الطويل، في حين أن أثر الضرائب سلبي على النمو. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن معدل التضخم لا يؤثر كثيرا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أثر سعر الصرف ضئيل. واستنتجا أن السياسة المالية هي أكثر قوة ثم السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- دراسة قام بها ايضا **Jawaid, and al 2010** للتحليل المقارن للسياسة النقدية والمالية: دراسة حالة لباكستان ، تبحث هذه الدراسة في التأثير المقارن للسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في باكستان وتشير نتيجة التكامل المشترك إلى أن لكل من السياسة النقدية والمالية تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي. إن معامل السياسة النقدية أكبر بكثير من السياسة المالية مما يعني أن السياسة النقدية تهتم بالنمو الاقتصادي أكثر من السياسة المالية في باكستان. ويمكن أن يكون دور السياسة المالية أكثر فعالية في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق القضاء على الفساد وتسرب الموارد والاستخدام غير الملائم للموارد. ومع ذلك ، يوصى بشدة الجمع بين كل من السياسة النقدية والمالية ومواءمته.

6- كما قام **Younus 2012** بدراسة حديثة عن فعالية السياسة المالية و النقدية في النمو الاقتصادي في بنغلادش مستخدما اسلوب التكامل المتناظر و متجه تصحيح الخطأ ، حيث فحصت الدراسة الاهمية النسبية للسياسة المالية و النقدية على الناتج المحلي ، و أوضحت النتائج التطبيقية للدراسة معنوية كل من السياستين ، و أن لهما تأثير ايجابي على الناتج الحقيقي مع اختلاف في درجة التأثير ، حيث كان تأثير السياسة النقدية أقوى بالمقارنة بتأثير السياسة المالية في تغيرات الناتج.

7- دراسة قام بها **Ajisafe, and al 2002** لدراسة الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الكلي في نيجيريا، و تم تحديد الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في نيجيريا من خلال التكامل المشترك وتقنيات نمذجة تصحيح الخطأ. تظهر نتيجة تحليل أن السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في نيجيريا. وقد أدى التركيز على الإجراءات المالية للحكومة إلى مزيد من التشويه في الاقتصاد النيجيري. بيد أنهم اتفقا على أن السياسات النقدية والمالية على السواء ينبغي أن تكون متكاملة.

2. تقييم فعالية لسياسة المالية و النقدية في الجزائر :

تكمن هذه الدراسة بتقييم كفاءة و فعالية السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990-2019 .

1.2 السياسة المالية:

يعتبر ضعف ادارة السياسة المالية في الكثير من البلدان عاملا رئيسيا في خلق الكثير من المشاكل الاقتصادية و حسب النظرية الاقتصادية الكينزية فانه يرتبط النمو الاقتصادي و السياسة المالية في شقها الانفاق العام بعلاقة طردية إذ ان الاخير و من خلال مضاعف الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة مضاعفة النشاط الاقتصادي، و من خلال الجدول (1) فان تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر يبدو مغايرا لما هو مستقر في النظرية الاقتصادية في فترة الدراسة اذ ثمة هنالك علاقة عكسية بينهما، فمع زيادة الانفاق العام كان يقابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك الى هيمنة نفقات التسيير غير منتجة على هيكل الانفاق العام التي بدورها لا تساهم بالزيادة في النمو الاقتصادي .

قياس الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990-2019

الجدول 01: تطور النفقات الحكومية % من الناتج و معدل النمو الاقتصادي للجزائر

السنوات	اجمالي الانفاق العام (مليون دينار جزائري)	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي (%)	نفقات التسيير (مليون دينار جزائري)	نسبتها الى اجمالي الانفاق العام	نفقات التجهيز (مليون دينار جزائري)	نسبتها الى اجمالي الانفاق العام	%النمو الاقتصادي
1990	136500	24.56%	88800	65.06%	47700	34.95%	0.8%
1991	212100	25.12%	153800	72.51%	58300	27.49%	-1.2%
1992	420131	40.08%	276131	65.72%	144000	34.28%	1.6%
1993	476627	40.88%	291417	61.14%	185210	38.86%	-2.1%
1994	566329	37.97%	330403	58.34%	235926	41.66%	-0.9%
1995	759617	38.16%	473694	62.36%	285923	37.64%	3.8%
1996	724609	28.19%	550596	75.99%	174013	24.01%	3.8%
1997	845196	30.40%	643555	76.14%	201641	23.86%	1.1%
1998	875739	30.94%	663855	75.81%	211884	24.19%	5.1%
1999	875739	29.70%	663855	75.81%	211884	24.19%	3.2%
2000	1178122	28.57%	856193	72.67%	321929	27.33%	3.8%
2001	1321028	31.25%	963633	72.95%	357395	27.05%	3%
2002	1550646	34.29%	1097716	70.79%	452930	29.31%	5.6%
2003	1639265	31.21%	1122761	68.49%	516504	31.51%	7.2%
2004	1888930	30.72%	1250894	66.22%	638036	33.78%	4.3%
2005	2052037	27.14%	1245132	60.68%	806905	39.32%	5.9%
2006	2631435	28.85%	1616291	61.42%	1015144	38.58%	1.6%
2007	3108669	33.24%	1674031	53.85%	1434638	46.15%	3.7%
2008	4191053	37.95%	2217775	52.92%	1973278	47.08%	2.3%
2009	4246334	42.60%	2300023	54.16%	1946311	45.84%	1.6%
2010	4466940	37.25%	2659078	59.53%	1807862	40.47%	3.6%
2011	5731407	39.29%	3797252	66.25%	1934155	33.75%	2.9%
2012	7058170	43.55%	4782600	67.76%	2275570	32.24%	3.4%
2013	6024130	36.19%	4131500	68.58%	1892630	31.42%	2.8%
2014	6995760	40.57%	4494300	64.24%	2501460	35.76%	3.8%
2015	7656330	46.69%	4617000	60.30%	3039330	39.70%	3.7%
2016	7297494	-4.69%	4586600	62.84%	2710894	37.16%	3.2%
2017	7282600	0%	4677200	64%	2605400	36%	1.3%
2018	7726300	6%	4648300	60%	3078000	40%	1.2%
2019	8557200	11%	4954400	58%	3602800	42%	0.8%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و بنك الجزائر

2.2 السياسة النقدية :

يتم تحليل السياسة النقدية في الجزائر من خلال تطور المعروض النقدي من 1990-2019 و بالنظر الى بيانات الجدول 02 فقد شهد العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 نموا ملحوظا خلال فترة 1990-2019 اي انه زاد بمعدل سنوي كبير جدا، وهذا راجع الى الاعتماد برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الاصدار النقدي، كما كانت الخزينة العمومية الممول الرئيسي للإصدار النقدي عوض البنك المركزي، و كانت محصلة ذلك نمو اكبر للكتلة النقدية أمام نمو الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول 02: تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة 1990-2019

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الناتج المحلي الاجمالي	554388.1	862132.8	1074695.8	1189724.9	1487403.6	2004994.6	2570028.9	2780168.1
الكتلة النقدية M2	343005	415270	515902	627427	723514	799562	915058	1081518
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الاجمالي	2830490.7	3238197.5	4123513.9	4227113.1	4522773.3	5252321.1	6151898.1	7564648.8
الكتلة النقدية M2	1592461	1789350	2022534	2473516	2901532	3354422	3738037	4157585
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي	8512184.6	9408286.5	11042837	10034255	12049493	14588531	16208698	16643833
الكتلة النقدية M2	4933744	5994608	6955968	7173052	8280740	9929188	11015100	11941500
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-	-
الناتج المحلي الاجمالي	17205106	16591900	17525109	18594112	19021700	19268900	-	-
الكتلة النقدية M2	13686800	13704500	13816300	14485591	16636700	17314500	-	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي وبنك الجزائر

3. صياغة النموذج القياسي :

نستخدم في هذه الدراسة اسلوب و منهج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ للتحقق من وجود علاقة حقيقية في الاجل الطويل بين كل من السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي . و لدراسة العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر في شكل نموذج قياسي لمتغيرات السياسة المالية و السياسة النقدية و ذلك على النحو الاتي:

حيث ان :

GDPt : الناتج المحلي الاجمالي

EXPDt1 : الانفاق الحكومي ممثلا عن السياسة المالية

MONYt : العرض النقدي بمفهومه الضيق ممثلا عن السياسة النقدية

U : الخطأ العشوائي

ولغرض تقدير المعلمات تم اخذ معدلات النمو و ادخالها في النموذج القياسي، ولكن نظرا لعدم استقرارها على طول فترة الدراسة و مواجهتها العديد من المشاكل الإحصائية تعذر لنا امكانية الاعتماد عليها في التقدير و عليه تم استخدام بديل لمعدلات النمو وهي ادخال لوغاريتم على طرفي المعادلة السابقة على النحو الآتي :

$$\log GDP_t = (\alpha_0 + \alpha_1 \log \text{expd}1_t + \alpha_2 \log \text{mony}_t + \mu_t)$$

حيث: $\alpha_1 > 0$; $0 > \alpha_2$

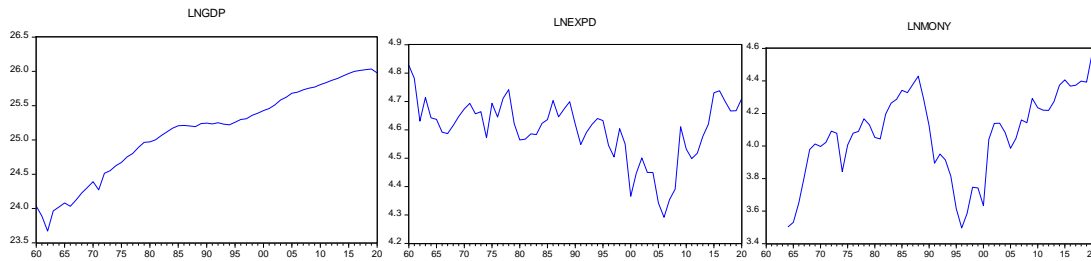
1.3 اختبار استقرار السلاسل الزمنية :

للتحقق من مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج للفترة (1990- 2019) نقوم بإجراء اختبار السلسلة الزمنية للمتغيرات النموذج وهي : الناتج المحلي الاجمالي GDP، الانفاق الحكومي EXPD و العرض النقدي MONY وذلك على النحو الآتي :

1.1.3 اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test) :

لاختبار فرضية عدم اي اختبار ان السلسلة الزمنية غير مستقرة ، سوف يتم اجراء اختبارات جذر الوحدة باستخدام عدد من الاختبارات منها اختبار (ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test-ADF)

أ- دراسة استقرار السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني:



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح لنا من الأشكال البيانية ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى وذلك لوجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على انها تحتوي على اتجاه زمني .

ب. دراسة استقرار السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي ACF:

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.955	0.955	58.439	0.000		1	0.757	0.757	36.674	0.000		1	0.833	0.833	41.681	0.000	
2	0.901	-0.133	111.29	0.000		2	0.573	0.002	58.078	0.000		2	0.658	-0.117	68.174	0.000	
3	0.835	-0.149	157.48	0.000		3	0.493	0.137	74.184	0.000		3	0.514	-0.003	84.644	0.000	
4	0.780	0.122	198.54	0.000		4	0.407	-0.025	85.316	0.000		4	0.398	-0.009	94.706	0.000	
5	0.724	-0.056	234.53	0.000		5	0.370	0.102	94.718	0.000		5	0.294	-0.043	100.31	0.000	
6	0.667	-0.076	265.60	0.000		6	0.310	-0.057	101.42	0.000		6	0.159	-0.178	101.99	0.000	
7	0.607	-0.036	291.79	0.000		7	0.216	-0.079	104.74	0.000		7	0.027	-0.088	102.03	0.000	
8	0.549	-0.003	313.65	0.000		8	0.125	-0.090	105.86	0.000		8	-0.056	0.032	102.25	0.000	
9	0.497	0.021	331.89	0.000		9	0.037	-0.083	105.96	0.000		9	-0.101	0.012	102.97	0.000	
10	0.443	-0.077	346.71	0.000		10	-0.004	0.013	105.99	0.000		10	-0.151	-0.089	104.81	0.000	
11	0.393	0.002	358.61	0.000		11	-0.051	-0.071	106.17	0.000		11	-0.239	-0.177	108.77	0.000	
12	0.338	-0.083	367.57	0.000		12	-0.130	-0.104	107.49	0.000		12	-0.302	-0.011	115.59	0.000	
13	0.292	0.065	374.40	0.000		13	-0.163	0.012	109.61	0.000		13	-0.308	0.056	122.84	0.000	
14	0.247	-0.031	379.39	0.000		14	-0.152	0.065	111.49	0.000		14	-0.305	-0.076	130.10	0.000	
15	0.205	-0.052	382.90	0.000		15	-0.106	0.111	112.42	0.000		15	-0.280	0.037	136.36	0.000	
16	0.164	0.011	385.18	0.000		16	-0.105	-0.060	113.36	0.000		16	-0.264	-0.020	142.09	0.000	
17	0.127	0.008	386.59	0.000		17	-0.084	0.081	113.98	0.000		17	-0.298	-0.211	149.55	0.000	
18	0.093	-0.015	387.37	0.000		18	-0.135	-0.183	115.60	0.000		18	-0.357	-0.241	160.54	0.000	
19	0.065	0.014	387.75	0.000		19	-0.194	-0.077	119.06	0.000		19	-0.366	0.039	172.38	0.000	
20	0.040	0.001	387.91	0.000		20	-0.159	0.045	121.43	0.000		20	-0.373	-0.088	185.01	0.000	
21	0.016	-0.034	387.93	0.000		21	-0.104	0.047	122.47	0.000		21	-0.320	0.150	194.60	0.000	
22	-0.007	-0.016	387.94	0.000		22	-0.112	-0.103	123.70	0.000		22	-0.277	-0.058	201.97	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الاشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث ان حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر الاولى تقع خارج فترة الثقة وبالتالي تعتبر جميع السلاسل غير مستقرة.

ج- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى : من خلال الجدول الخاص باختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة يتضح عدم معنوية معامل Trend أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام TS، كما نلاحظ ان قيمة احصائية ADF اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الخاصة بالمتغيرات : Lnmony، Lnexpd، Lngdp، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، اي ان هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى المعنوية 5% حسب الجدول 03 لنتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في حالة Constant, Linear Trend و Constant و None عند مستوى معنوية 5% Level.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في حالة Constant, Linear Trend و Constant و None عند مستوى معنوية 5%.

Null Hypothesis : LNGDP, LNEXP, LNMONEY a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

test		t-Statistic		
		lngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test	statistic	-2.620303	-2.704221	-1.848488
Test critical values:	5% level	-3.500495	-3.486509	-2.914517

Null Hypothesis : LNGDP, LNEXP, LNMONEY a unit root

Exogenous : Constant

test		t-Statistic		
		lngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test	statistic	-1.815933	-2.967192	-1.848488
Test critical values:	5% level	-2.911730	-2.910860	-2.914517

Null Hypothesis : LNGDP, LNEXP, LNMONEY a unit root

Exogenous : None

test		t-Statistic		
		lngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test	statistic	3.542403	-0.284842	1.156839
Test critical values:	5% level	-1.946348	-1.946348	-1.946764

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

2.1.3 اختبار جذور الوحدة ، المتغيرات ، الفروق الاولى و تحديد رتبة التكامل 1st

نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الاولى و هذا باستخدام نموذج Dickey-Fuller ، و ذلك بأخذ الفروق الاولى حسب الجدول رقم 04 لنتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في حالة Constant,Linear Trend عند مستوى معنوية 5% المستوى .Level

جدول رقم 04: نتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفروق الاولى

Null Hypothesis : DLNGDP, DLNEXPD, DLNMONY has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

test		t-Statistic		
		lngdp	lnexpd	lnmony
Augmented Dickey-Fuller test	statistic	-9.115232	-8.416404	-5.921853
Test critical values:	5% level	-3.487845	-3.487845	-3.493692

المصدر : من اعدا الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم 04 لنتائج اختبار الاستقرارية، نجد ان جميع السلاسل غير مستقرة في السلاسل الاصلية و مستقرة في الفروق الأولى و بالتالي نرفض الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، اي ان هذه السلاسل تعتبر مستقرة عند الفرق الاول و قابلة لاختبارات التكامل المشترك و اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ .
2.3 اختبار التكامل المشترك :

اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي ترتبط نظرية التكامل المشترك بين مفهوم التكامل المشترك و مفهوم النظرية الاقتصادية من خلال العلاقة التوازنية في الاجل الطويل التي تنشأ بين المتغيرات الاقتصادية ، حيث تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الاجل الطويل لا تتباعد عن بعضها

بشكل كبير مع احتمال ان يختل هذا التوازن في الاجل القصير ، و من ثم يتم تصحيحه بصورة تلقائية بقوى اقتصادية تعمل على اعادة مسار هذه المتغيرات نحو توازن في الاجل الطويل (Al-Hawri, 2019, p19) .
ومنه للكشف على وجود تكامل مشترك نقوم باستخدام طريقة جوهانسون.

- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen Cointegration Test)

التكامل المشترك هو المعنى الاحصائي لوجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية، وينص هذا الاختبار على انه اذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة كل على حدة، فان التركيبة الخطية لهذه المتغيرات ستكون ايضا متكاملة من نفس الدرجة، وفي هذا الصدد سيتم اختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الممتثلة في LNMONY, LNEXPD, LNGDP باستخدام اختبار التكامل المتزامن Johansen نظرا لان جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الاولى. وقبل اجراء اختبار التكامل المتزامن Johansen ينبغي أولا تحديد عدد فترات الابطاء الزمني المناسبة.

أ : تحديد فترات الابطاء الزمني

يتم اختيار فترة الابطاء الملائمة للسلسلة الزمنية للمتغيرات LGMONY, LGDP, LEXPD

حيث هناك عديد من المعايير لتحديد درجة التأخر منها Akaike, Schwarz, Hannan-Quin لاختيار فترة الابطاء المناسبة، و حسب الجدول 07 فان جميع المعايير اقترحت درجة التأخير المناسبة هي درجة الصفر اي $P=0$ باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في النموذج.

جدول رقم 05: تحديد عدد درجات التأخير للسلسلة الزمنية للمتغيرات

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DLNGDP DLNEXPD DLNMONY

Exogenous variables: C

Date: 23/07/22 Time: 20:56

Included observations: 51

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	199.8561	NA*	8.91e-08*	-7.719846*	-7.606209*	-7.676422*
1	205.9516	11.23497	9.99e-08	-7.605947	-7.151399	-7.432251
2	210.1057	7.167796	1.21e-07	-7.415910	-6.620452	-7.111942
3	218.6045	13.66473	1.25e-07	-7.396255	-6.259887	-6.962015
4	222.8613	6.343533	1.54e-07	-7.210249	-5.732970	-6.645737
5	227.5441	6.427295	1.88e-07	-7.040945	-5.222756	-6.346161

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ب : نتائج اختبار التكامل المشترك ل johansen :

نتائج اختبار التكامل المشترك ل johansen بين متغيرات LMONY, LEXPD, LGDP هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 06 : نتائج اختبار johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات LMONY, LEXPD, LGDP

اختبار الاثر			القيمة الذاتية	الفرضية البديلة	فرضية العدم
الاحتمال	القيمة الحرجة عند % 5	قيمة الاثر المحسوبة			
0.000	29.79	80.24*	0.49	$r>0$	$r=0$
0.000	15.49	43.06*	0.39	$r>1$	$r=1$
0.0001	3.84	16.21*	0.25	$r>2$	$r=2$
القيمة المميزة العظمى					
الاحتمال	القيمة الحرجة عند % 5		القيمة المميزة العظمى المحسوبة		
0.0001	21.13		37.18*		
0.0003	14.26		26.84*		
0.0001	3.84		16.21*		

r: تشير الى عدد الاشعة التكامل المشترك

*: تشير الى رفض العدمية عند مستوى 5%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول 06 نلاحظ ان من نتائج اختبار الأثر نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود اي علاقة تكامل متزامن $r=0$ و $r=1$ و $r=2$ وذلك لان قيمة الاحصائية للأثر $\lambda trace$ عند هذه الفرضيات اكبر من القيم الحرجة للاختبار التي تساوي عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تفيد عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد وجود علاقة التكامل المشترك $r>0$ و $r>1$ و $r>2$ وهذا نظرا لكون قيمة الاحصائية $\lambda trace$ المحسوبة التي كانت في جميع حالات اكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، و ان رتبة المصفوفة μ تساوي 3 و منه فاختبار الاثر يظهر انه توجد اكثر من علاقة للتكامل المشترك بين المتغيرات، كما ان اختبار القيمة المميزة العظمى يعزز النتيجة السابقة من ان لدينا 3 معادلات تكامل مشترك .
ومنه فاختبار الاثر يؤكد وجود اكثر من علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات LMONY, LEXPD, LGDP، و ان المتغيرات تسير في نفس الاتجاه في المدى الطويل، اذن نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات LEXPD, LMONY وعلاقتها ب LGDP الذي يعبر عن النمو الاقتصادي.

ج : تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

باستعمال برنامج Eviews ثم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك، و جاءت نتائج التقدير نموذج تصحيح الخطأ

حسب الجدول التالي :

جدول رقم 07 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة جوهانسون

Vector Error Correction Estimates

Date: 09/05/22 Time: 18:53

Sample (adjusted): 1968 2020

Included observations: 53 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DLNGDP(-1)	1.000000		
DLNEXPD(-1)	0.078992		
	(0.08997)		
	[0.87800]		
DLNMONY(-1)	-0.148511		
	(0.05481)		
	[-2.70971]		
C	-0.034213		
Error Correction:	D(DLNGDP)	D(DLNEXPD)	D(DLNMONY)
CointEq1	-1.212259	0.117091	0.182625
	(0.13521)	(0.29242)	(0.42597)
	[-8.96599]	[0.40043]	[0.42873]
R-squared	0.602666	0.003016	0.003456
F-statistic	80.38906	0.160343	0.183810

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نستنتج من نتائج الجدول 07 وجود للناتج المحلي و الانفاق الحكومي و العرض النقدي علاقة توازنية حقيقية في الاجل الطويل، و قد اظهر التقدير معنوية النموذج بصورة عامة، مع قوة تفسيرية بلغت $R= 0.60$ كما بلغت المرونة لكل من الانفاق الحكومي و العرض النقدي 0.07 ، 0.14 و هي مرونة ضعيفة بالنسبة للإنفاق الحكومي و للعرض النقدي، و بالتالي فان الفعالية النسبية للسياسة النقدية و السياسة المالية في الجزائر ضعيفة جدا في التأثير على النمو الاقتصادي .

كما نلاحظ ان اشارة المعلمة للإنفاق الحكومي موجبة و هي نتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية اما اشارة المعلمة للعرض النقدي سالبة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، و بالتالي فالإنفاق الحكومي يؤثر بمقدار ضعيف جدا على النمو الاقتصادي في الجزائر أما العرض النقدي فهو يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، و يرجع كل هذا لعدة عوامل تساعدنا في تفسير هذا الوضع، الى ان السياسة الانفاقية غير مدروسة مسبقا و غير مقدره مع التوظيف لموارد كبيرة (غير منتجة و عاطلة) للحصول على معدلات نمو قليلة، بالإضافة الى ضعف الانضباط المالي و الشفافية المالية و تعارض اهداف البنك المركزي الجزائري بتخفيض التضخم من جهة و اثارها المعاكسة التي تحد من فعالية السياسة النقدية من جهة أخرى بالإضافة الى مشكل التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و التعارض بينهما و الذي يعتبر اكبر عائق امام الاقتصاد الجزائري .

$$D(DLNGDP) = + 0.0789918247146*DLNEXPD(-1) - 0.148510983019*DLNMONEY(-1)$$

$$(0.08997) (0.05481)$$

$$[0.87800] [-2.70971]$$

كما نلاحظ ايضا ان نموذج تصحيح الخطأ في معادلة الناتج و الجدول 08 هي معنوية و تساوي -1.212259 اي حوالي 121 % من عدم التوازن في الاجل الطويل في الناتج المحلي الاجمالي يتم تصحيحه في السنة، اما ان سرعة تصحيح الخطأ في معادلتنا الانفاق العام و العرض النقدي فيبلغ 0.11 و 0.18 على الترتيب اي ان حوالي 11 % و 18% من عدم التوازن في الاجل الطويل يتم تصحيحه في السنة.

جدول رقم 08: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(DLNGDP)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 23/07/22 Time: 21:32

Sample (adjusted): 1966 2020

Included observations: 55 after adjustments

$$D(DLNGDP) = C(1)*(DLNGDP(-1) + 0.0789918247146*DLNEXPD(-1) - 0.148510983019*DLNMONEY(-1) - 0.0342128487315) + C(2)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.212259	0.135206	-8.965995	0.0000
C(2)	-0.002120	0.006187	-0.342606	0.7332

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

4. خاتمة:

تمثلت هذه الدراسة في قياس فعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2019، حيث شهدت هذه الفترة الكثير من الاصلاحات الهيكلية، و كما شهدت ايضا ازمات داخلية و خارجية، وقد تم تحديد المتغيرات التفسيرية الأكثر تمثيلا و هي الإنفاق الحكومي ممثلا للسياسة المالية و العرض النقدي ممثلا للسياسة النقدية.

- وأظهرت نتائج الدراسة انه يوجد علاقة طويلة الاجل بين متغيرات السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري

- كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ ان السياسة المالية الأكثر فعالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- من خلال تحليل المؤشرات المالية و النقدية و النمو الاقتصادي نستخلص ان الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف في فعالية السياستين المالية و النقدية مما ادى الى عدم استقرار في المؤشرات الكلية بالإضافة الى وجود اختلالات و تشوهات في الأداء المالي و النقدي.

- ومن خلال النتائج المتحصل عليها في التحليل القياسي في الاجل الطويل والتي تمثلت بأن السياسة المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي تؤثر بمستوى ضعيف على النمو الاقتصادي اما السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي فهي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، و قد تجلى ذلك في صور شتى ابرزها ارتفاع الاسعار و تصاعد معدلات التضخم و تدهور سعر صرف العملة الوطنية امام العملات الاجنبية و في الجانب المالي تزايد عجز الموازنة و ارتفاع في حجم المديونية المحلية و تراجع حجم الانفاق الاستثماري الحكومي، و المحصلة النهائية هي تراجع دور السياسة المالية و النقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي و تواضع معدلات النمو الاقتصادي خارج مجال المحروقات في نهاية المطاف.

وعلى ضوء ما توصلنا له من نتائج يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- يجب ضرورة التكامل و التنسيق بين السياستين المالية و النقدية لتجنب التضارب في الأهداف.

- اعادة النظر في هيكل الانفاق العام و رفع كفاءته و تطوير ادوات تعبئة الموارد الضائعة نتيجة الفساد المتفشي في هدر المال العام و اعتماد مبدأ الشفافية و المساءلة .

- تطوير اداء الجهاز المصرفي من خلال تفعيل ادوات السياسة النقدية و ضبط معدل نمو العرض النقدي بما يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي و تفعيل الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.

5. قائمة المراجع:

- أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين ايوب (2012)، دور السياسات النقدية و المالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد4(8)، ص 17.
- خيرة اجري (2019)، اثر التفاعل بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من 1986-2017، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، ص306.
- رجاء عزيز بندر، ايمان عبد الرحيم كاظم (2019)، اثر السياستين المالية و النقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي (1980-2016)، مجلة الدراسات النقدية و المالية، دائرة الاحصاء و الابحاث البنك المركزي العراقي، ص41.
- عبد الحميد عبد المطلب (2006) ، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص425.
- وردة شيبان (2015)، العلاقة السببية بين كمية النقود و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من1990-2011، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص21.
- وليد بشيشي، سليم مجلخ (2017)، اثر السياستان النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد3 (7)، ص 71.
- Ajisafe, R. A., & Folorunso, B. A. (2002). The relative effectiveness of fiscal and monetary policy in macroeconomic management in Nigeria. *The African economic and business Review*, 3(1), 23-40.
- Al-Hawri, M. A. (2019). Measuring the relative importance of fiscal and monetary policy in stimulating economic growth in Yemen: An econometrics study using co-integration approach. *Journal of Social Studies*, 25(4), 1-28.
- Azuh, D., Okorie, U. E., Gershon, O., Azuh, A. E., & Matthew, O. (2021). Economic and demographic effects of monetary policy instruments on growth. *International Journal of Business and Globalisation*, 28(3), 304-320.
- Barro, R. J., Sala-i-Martin, X., Blanchard, O. J., (1991). Convergence across states and regions. *Brookings papers on economic activity*, 107-182.
- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The quarterly journal of economics*, 106(2), 407-443.
- Batten, D. S., & Hafer, R. W. (1983). The relative impact of monetary and fiscal actions on economic activity: A cross-country comparison. *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 65(1), 5-12.
- Beyene, S. D., & Kotoz, B. (2020). Is Fiscal or Monetary Policy More Effective on Economic Growth? an Empirical Evidence in The Case of Ethiopia.
- Bokreta, K., & Benanaya, D. (2016). The fiscal-monetary policy and economic growth in Algeria: VECM approach. *International Journal of Economics and Management Engineering*, 10(9), 3084-3088.
- Efanga, U. O. (2021). A Co-Integration Approach to Analysing the Impact of Monetary Policies on Economic Growth in Nigeria. *Glob Acad J Econ Buss*, 3(1), 21-27.
- Jawaid, S. T., Arif, I., & Naeemullah, S. M. (2010). Comparative analysis of monetary and fiscal Policy: a

case study of Pakistan.

-Ragan, C. (2005). L'importance de la politique monétaire: une perspective canadienne. Université McGill, p04

-Younus, S. (2012). Relative Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on Output Growth in Bangladesh: A Co-integration and Vector Error Correction approach. In the 5th International Research Conference, Central Bank of Sri Lanka, Sri Lanka.

-